



شبكة المعلومات الجامعية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ





شبكة المعلومات الجامعية



شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الالكتروني والميكرو فيلم

جامعة عين شمس

التوثيق الالكتروني والميكرو فيلم

قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها
علي هذه الأفلام قد اعدت دون أية تغيرات



يجب أن

تحفظ هذه الأفلام بعيداً عن الغبار

في درجة حرارة من 15 – 20 مئوية ورطوبة نسبية من 20-40 %

To be kept away from dust in dry cool place of
15 – 25c and relative humidity 20-40 %



شبكة المعلومات الجامعية



بعض الوثائق الأصلية تالفة



شبكة المعلومات الجامعية



بالرسالة صفحات
لم ترد بالأصل



جامعة القاهرة
كلية الحقوق

رسالة لنيل درجة الماجستير في الحقوق

تحت عنوان

**ضمانات حماية حقوق الإنسان في إطار
التنظيم الدولي الإقليمي الأوربي والعربي**

مقدمة من الطالب
حفيظ عكداوي

١١٦٨٦

تحت إشراف

الأستاذ الدكتور/ أحمد أبو الوفا

تتكون لجنة المناقشة من السادة:

أ.د. عائشة راتب

أستاذ القانون الدولي بكلية الحقوق جامعة القاهرة

أ.د. إبراهيم محمد العناني

أستاذ القانون الدولي بكلية الحقوق جامعة عين شمس.

أ.د. أحمد أبو الوفا

أستاذ القانون الدولي بكلية الحقوق جامعة القاهرة

ووكيل الكلية للدراسات العليا.

رئيساً

عضواً

عضواً ومشرفاً

أ.د. أبو الوفا
١١/١٢/١٤

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال تعالى:

(وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ)

(البقرة: ٣٠)

(وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا)

(الاسراء: ٧٠)

(قَالَ اهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعًا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى ﴿١٢٣﴾ وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمًى)

(طه: ١٢٣، ١٢٤)

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

كلمة شكر وتقدير

أتقدم بوافر الشكر وعظيم الإمتنان للرجل الذي أحاطني برعايته وتكفلني بمعونته فكانت لتوجيهاته أعظم الأثر في تذليل الصعاب وإزاحة العوائق، وكان لي نعم المرشد والموجه أستاذي الدكتور/ أحمد أبو الوفا، أستاذ القانون الدولي بكلية الحقوق جامعة القاهرة ووكيل الكلية للدراسات العليا.

ووافر شكري إلى السادة :

- الدكتورة/ عائشة راتب، أستاذ القانون الدولي بكلية الحقوق جامعة القاهرة.

- الدكتور/ إبراهيم محمد العناني، أستاذ القانون الدولي بكلية الحقوق جامعة عين شمس.

اللذان تفضلا وأكرمانني بالمشاركة في لجنة الحكم على هذه الرسالة.
فجزاهم الله جميعاً عني خير الجزاء.

كما أنوه بعظيم الشكر والإمتنان إلى كل من تفضل وساهم في خروج هذا العمل إلى حيز الوجود.

والله الموفق ...

الباحث

المختصرات باللغة الأجنبية

- A.F.D.I.** : Annuaire Français de Droit International.
- A.S.D.I.** : Annuaire Suisse de Droit International.
- C.E.D.H.** : Convention Européenne des droits de L'homme.
- C.I.C.R.** : Comité International de la croix Rouge.
- E.D.H.** : Européenne des droits L'homme.
- P.U.F.** : Presses Universitaires de France.
- R.D.H.** : Revue des Droits de l'homme.
- R.D.I.D.C.** : Revue de Droit International et de Droit Comparé.
- R.G.D.I.P** : Revue Générale de Droit International Public.
- U.N.E.S.C.O.** : Organisation des Nations Unies pour
L'Education et La Science et la Culture.

مقدمة عامة:

يمكن أن نطلق على عصرنا الراهن عصر "حقوق الإنسان" بحيث لا يختلف إثنان في كون إحترام حقوق الإنسان، وحماية حرياته الفردية والجماعية، والنهوض بهما إلى أعلى وأسمى المستويات أصبح الهاجس الأول لمعظم الدول والشعوب خصوصاً في العقد الأخير من القرن العشرين، الذي حمل في طياته تحولات سياسية عميقة وتغييرات استراتيجية كبيرة، إنتقلت بالصراع الإيديولوجي والسياسي الذي ميز العلاقات الدولية لفترة طويلة من الزمن، من صراع عسير بين دول الشرق ودول الغرب إلى صراع آخر ذي طابع جديد بين دول الشمال ودول الجنوب، خصوصاً بعد إنهيار المعسكر الإشتراكي.

أمام هذه الوضعية الجديدة التي أصبحت تعرفها الساحة الدولية، برزت "حقوق الإنسان" وطفّت على السطح كإشكالية تفرض نفسها بقوة في مختلف الميادين والمجالات سواء منها الوطنية أو الإقليمية أو الدولية، كما أن النقاش والجدل حول مفهوم حقوق الإنسان، وإختلاف أبعاده ومقاصده ما فتئ يزداد حدة وتطوراً بمرور الأيام وتعاقب الأحداث، بين كل المفكرين والمختصين والقانونيين والمحللين السياسيين على حد سواء.

وبذلك إحتلت قضية حقوق الإنسان أهمية كبيرة سواء على المستوى الإقليمي والعالمي من جهة، أو على صعيد التنظير والممارسة من جهة أخرى. فقد تصدرت إهتمامات الباحثين والأكاديميين والمهتمين، وكذا المنظمات الدولية والإقليمية الحكومية وغير الحكومية، ونشطاء حقوق الإنسان، كما أصبحت قضية حقوق الإنسان قضية حيوية وجوهرية في سياسات المجتمع الدولي، وإنتقلت من كونها قضية داخلية بحثة إلى قضية عالمية، هدفها الإنسان أينما كان وحيثما وجد، وبات الدفاع عن هذه الحقوق الإنسانية، وتوفير الضمانات والأجهزة لحمايتها محلياً وإقليمياً وعالمياً، هدفاً رئيسياً في السياسة الدولية وتحولاتها.

فقد شهدت قضية حقوق الإنسان إنطلاقة هامة على المستوى العالمي والإقليمي منذ الأربعينات من القرن العشرين، تجسدت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٤٨، وما تلا ذلك من مواثيق وعهود وإتفاقيات دولية، تتعلق بحقوق الإنسان بمختلف أجيالها وأبعادها أبرزها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لسنة ١٩٦٦، وكذا العهد الدولي الخاص بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية لسنة ١٩٦٦.

وتزامن مع هذا الإهتمام العالمي بحقوق الإنسان إهتمام إقليمي مماثل، أفضى إلى إبرام إتفاقيات ومواثيق إقليمية خاصة بحقوق الإنسان، مثل الإتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان لسنة ١٩٥٠ (وهي موضوع دراستنا في الفصل الأول من هذا البحث)، والإتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان لسنة ١٩٦٩، والميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب لسنة ١٩٨١، إضافة إلى الميثاق العربي لحقوق الإنسان لسنة ١٩٩٤ (وهو موضوع دراستنا أيضاً في الفصل الثاني من هذا البحث).

ومنذ مطلع التسعينات من القرن الماضي، وفي ظل بروز ما عرف بالنظام العالمي الجديد وتحولاته، إستحوذت قضية حقوق الإنسان على إهتمام عالمي غير مسبوق، وإحتلت مكانتها كقضية عالمية هامة وأساسية، وأصبحت موضوعاً جديداً ومتجدداً على رأس الأولويات العالمية. وقد تجسد هذا الإهتمام واقعياً وعملياً في العديد من المؤشرات التي يمكن رصدها في تزايد عدد الإعلانات والمعاهدات الدولية (على المستويين العالمي والإقليمي) المتعلقة بمجالات حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وبذلك لم تعد السرعة الدولية لحقوق الإنسان تنحصر في الإعلان العالمي والعهدين الدوليين، بل تعدت ذلك إلى ترسانة هائلة من المعاهدات والمواثيق والإعلانات التي أصبحت تشكل الجوانب المختلفة لفرع هام من فروع القانون الدولي لحقوق الإنسان.

وصاحب ذلك تطور كمي ونوعي في الأجهزة الدولية والإقليمية، لحماية هذه الحقوق وتعزيزها وإحترامها، كما أصبح النص على إحترام حقوق الإنسان أحد السمات المميزة لأغلب دساتير دول العالم، علاوة على تصاعد الحركة الدولية لحقوق الإنسان على المستويات العالمية والإقليمية والمحلية، حيث يعرف العالم اليوم عدداً هائلاً من منظمات حقوق الإنسان الفاعلة والمؤثرة، إضافة إلى تنامي وتزايد العديد من المراكز البحثية والبرامج والدوريات العلمية والأكاديمية المتخصصة في دراسات ومجالات حقوق الإنسان على كافة الأصعدة.

كما تجسد هذا الاهتمام في عقد العديد من المؤتمرات العالمية الخاصة بحقوق الإنسان، ومن أبرزها المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي عقد بمدينة فيينا بالنمسا في الفترة ما بين ١٤ و ٢٠ يونيو سنة ١٩٩٣ تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة، وكذا المؤتمر العالمي الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب، الذي عقد في مدينة دربان بجنوب إفريقيا في الفترة ما بين ٣١ أغسطس و ٨ سبتمبر سنة ٢٠٠١.

ومن هنا يمكن القول أن دراسة موضوع "ضمانات حماية حقوق الإنسان في إطار التنظيم الدولي الإقليمي الأوربي والعربي"، يكتسي أهمية خاصة ومتميزة. فالنظام الأوربي لحقوق الإنسان جدير بالدراسة والبحث لما يوفره من حماية حقيقية وفعلية للإنسان ضد جميع الخروقات وأوجه التعسف التي تلحقها أجهزة الدولة بالحقوق المدنية والسياسية من جهة، ولما يضعه من إلتزامات على عاتق الدول في تحقيق الحقوق الإجتماعية والإقتصادية والثقافية من جهة أخرى، إضافة إلى الاختراع الكبير في ميدان تطبيق هذه الحقوق وضمن ممارستها لجميع الأشخاص دون أي تمييز، وذلك بإنشاء محكمة أوربية وحيدة للسهر على استتقبال وتلقي الشكاوي التي يتقدم بها الأفراد والحكومات ضد أي دولة تخرق حقوق الإنسان.

ومع تنامي الاهتمام العالمي والإقليمي بقضية حقوق الإنسان، كموضوع جديد ومتجدد في إطار المنظمات الدولية والإقليمية، وإرتباط قضية حقوق الإنسان بالعديد من القضايا العالمية، كقضية البيئة والتنمية والإرهاب والأمن والسلام، مما يجعل منها قضية هامة تحفز الباحثين وتدفعهم للإقتراب منها ودراستها، خاصة إذا كان الأمر يتعلق بالمحيط الإجتماعي الذي يعيشون فيه.

وعلى هذا الأساس، فإن دراسة حقوق الإنسان في الإطار العربي، تكتسي هي أيضاً أهمية كبيرة لكونها تمس الإنسان العربي مباشرة في حياته ومستقبله من جهة، ولكونها تتسم بقدر من الخصوصية التي تتأتى من خلال الطبيعة المجتمعية والدينية والثقافية للوطن العربي من جهة ثانية، كما أن دراسة حقوق الإنسان العربي من شأنها أن تكشف عن هذه الخصوصية، سواء على الصعيد النظري أو على صعيد الممارسة العملية.

المنهجية المعتمدة في البحث:

من خلال دراستي لموضوع "ضمانات حماية حقوق الإنسان في إطار التنظيم الدولي الإقليمي الأوربي والعربي"، سأحاول الإعتماد على مجموعة من المناهج المستخدمة في العلوم الإنسانية بصفة عامة، ذلك حتى أتمكن من الإحاطة بجميع جوانب هذا الموضوع، وحتى تكون هذه الدراسة مستوفية لمختلف الشروط العلمية، وتعال المكانة التي تستحقها، خاصة وأن دراسة موضوع حقوق الإنسان تتطلب البحث في مجالات أخرى متصلة بحياة الإنسان، والخوض في مختلف الظروف التي تحقق له الرفاهية والطمأنينة والأزدهار.

إن حقوق الإنسان ليست وليدة اليوم، بل هي نتاج نضال مرير للشعوب عبر العصور، فأوروبا لم تصل إلى هذا المستوى اليوم من إحترام وحماية حقوق الإنسان إلا بعد تضحيات جسام قدمها الأفراد والشعوب الأوربية في كفاحها ضد القهر والظلم. والإتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية التي سندرسها في الفصل الأول من هذا البحث، جاءت نتيجة نضال طويل، كما أنه منذ سنة ١٩٥٠ (أي تاريخ تبني الإتفاقية) إلى اليوم، عرفت حقوق الإنسان في أوروبا تحولات وتطورات كبيرة لا بد من الإشارة إليها، وتفحصها عبر المراحل التي مرت بها، ومدى إلترام الدول الأوربية بإحترام هذه الحقوق طوال هذه المدة من الزمن، وسنعمد في سبيل ذلك على المنهج التاريخي.

كما سنقوم في هذا البحث بتحليل مضامين الحقوق والحريات التي وردت في الإتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان، وبحث تكوين وإختصاصات أجهزة حماية هذه الحقوق والحريات، إضافة إلى الإجتهد القضائي لهذه الأجهزة.

ولا شك أن تنامي الإهتمام العالمي والإقليمي بقضية حقوق الإنسان، وتعزيز دور الأجهزة الدولية والإقليمية المتعلقة بحماية هذه الحقوق، أمر

يستحوذ على إهتمام الباحثين والمهتمين ويشغل حيزاً من إهتمامهم ويدفعهم نحو الاقتراب منه، دراسة وتحليلاً، خاصة على الصعيد العربي للوقوف على حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي، ومدى انخراط النظام الإقليمي العربي في مسيرة حقوق الإنسان العالمية والإقليمية.

وعلى هذا الأساس، فإننا سنقوم في الفصل الثاني من هذا البحث بدراسة وتحليل دور جامعة الدول العربية، وجهودها ومساهماتها في تعزيز حقوق الإنسان في الوطن العربي وحمايتها، ومدى إهتمامها بقضايا حقوق الإنسان، وكذا دراسة دور اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان، وبحث تكوينها وإختصاصاتها من جهة، ودراسة الميثاق العربي لحقوق الإنسان، والوقوف عند بحث وتحليل مضامين الحقوق والحريات الواردة فيه ، إضافة إلى دراسة لجنة خبراء حقوق الإنسان كجهاز للرقابة على تطبيق الميثاق العربي لحقوق الإنسان من جهة أخرى.